



خطاب السيد رئيس مجلس المستشارين

الدكتور محمد الشيخ بيد الله

بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الربيعية

الجمعة في: 08 أبريل 2011

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أيها الحضور الكريم،

نفتح طبقاً لمقتضيات الدستور وخاصة الفصل 40 منه، أشغال الدورة الربيعية من السنة التشريعية الحالية. والتي تأتي في سياق خاص، إنه سياق ما بعد الخطاب الملكي السامي ل 9 مارس الماضي، والذي على أساسه ووفق مقتضياته دخلت بلادنا في نقاش دستوري عميق بمحددات المداخل السبعة المضمنة في الخطاب، وبنفس اجتهادي مقرون باحترام الثوابت المؤسساتية للمملكة،

وفي صلب هذا النقاش، يطرح سيناريو الشكل المؤسساتي الجديد لمجلسنا، الذي ولد في زمن التوافق الدستوري لسنة 1996 وما أعقب

ذلك من تشكيل حكومة التناوب، وهو الذي شكل قياسا بأنظمة الثنائية المجلسية في الدساتير المقارنة نموذجاً فريداً بالنظر لأسس تشكيله المزوجة بين تمثيل الجماعات المحلية والتمثيلية السوسيو مهنية، وكذا صلاحياته المتميزة سواء من زاوية التشريع أو الرقابة،

وبالنظر للتحويلات المجالية والترابية التي ستقبل عليها بلادنا، خصوصاً ما يتعلق منها بتنزيل مقتضيات الجهوية الواسعة، التي انتهت إليها استنتاجات اللجنة الاستشارية للجهوية وقدمت بصدها تقريراً إلى جلالة الملك، فإن مجلسنا سيتحول بمقتضاها إلى فضاء للتمثيل الترابي للدولة، وإن بعلاقة جديدة مع مجلس النواب وفي إطار نموذج آخر لنظام المجلسين،

لكن الأساسي، هو خفوت تلك الدعوات التي تطرح بين الفينة والأخرى سؤال الجدوى من وجود نظام الثنائية المجلسية في تجربتنا الدستورية، والتي انتهت إلى حاجة بلادنا إلى مجلس نيابي غير مشكل على أساس الاقتراع العام المباشر، قادر بفضل تمثليته المتميزة أن يساهم في إتقان التشريع وأن يوظف خبرات مكوناته في إضفاء قيمة جديدة على العمل البرلماني،

السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
أيها الحضور الكريم،

لقد عرفت بلادنا في الفترة الفاصلة بين الدورتين، مبادرات ملكية غير مسبوقة في إطار استكمال بنائنا المؤسسي، حيث تم تنصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدفتر تحملات واضح، وأعيد النظر في الظهير المؤسس للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الذي أصبح تحت مسمى المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤسسة وطنية مشكلة وفق إعلان باريس، في حين تم تطوير تجربة ديوان المظالم بالإعلان عن ميلاد مؤسسة الوسيط،

وأیضا تأکید جلالة الملك على حرصه القوي والموصول على التفعيل الأمثل للهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، اعتبارا لدورها الهام في المنظومة الوطنية لتكريس الحكامة الجيدة، وذلك من خلال إعادة النظر في الإطار التشريعي المنظم لها، في اتجاه توسيع اختصاصاتها وتقوية طرق عملها، ولا

سيما بتحويلها لصلاحيات التصدي التلقائي لحالات الارتشاء وكل أنواع الفساد في أفق ترسيخ المواطنة المسؤولة ومبادئ تخليق الحياة العامة.

كما عرفت ذات الفترة عودة مسلسل المفاوضات غير الرسمية حول ملف وحدتنا الترابية، والتي استمر فيها تعنت خصوم وحدتنا الترابية ورفضهم التفاوض على أساس المقترح المغربي الموصوف أميا بـ"الجددي وذي المصداقية"، والقادر بفضل تأسيسه على قيم المصالحة وليس على الانتصار أو الانهزام النهائيين على توفير شروط الحل العادل والدائم، لنزاع عمر طويلا.

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أيها الحضور الكريم،

أما بخصوص أداء مجلسنا على المستوى التشريعي والرقابي، فقد عرفت أشغال اللجن الدائمة نشاطا هاما خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين، حيث تمت الموافقة على 5 نصوص تشريعية، 4 منها أحييت على مجلس المستشارين في إطار قراءة ثانية ويتعلق الأمر بـ مشروع يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة الحسن الثاني للنهوض بالأعمال الاجتماعية

لفائدة العاملين بالقطاع العمومي للصحة، ومشروع قانون يتعلق بنقل البضائع الخطرة على الطرق، ومشروع قانون يتعلق بتدابير الحماية التجارية، ومشروع قانون يتعلق ببيع السمك بالجملة. إضافة إلى مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 44 بمدونة التغطية الصحية الأساسية.

وبخصوص العمل الرقابي للجن الدائمة، وعلاقة بالمواضيع التي تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني، عقدت لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية اجتماعا خصص لدراسة وضعية صندوق المقاصة بعد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل دعم الصندوق المذكور. وكذا دور هذا الأخير في دعم القدرة الشرائية للمواطن البسيط خصوصا وتحقيق الأمن الغذائي.

وقد تفاعل السادة المستشارون في إطار اللجنة مع هذين الموضوعين، وقدموا جملة من التصورات والملاحظات بشكل أسهم في إغناء التصور الحكومي حول دعم صندوق المقاصة بشكل عام وتحسين القدرة الشرائية للمواطن البسيط بشكل خاص.

وبدورها انكبت لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية على مناقشة موضوع الموسم الفلاحي الحالي خصوصا ما يرتبط بالمشاكل المتراكمة للفلاحين مع مؤسسة القرض الفلاحي وتدبير مياه السقي والأمن الغذائي.

كما عقدت لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان اجتماعين. خصص الأول، للشروع في دراسة مشروع قانون يتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل. أما الاجتماع الثاني، فخصص لمواصلة دراسة مشروع قانون يهتم بتنظيم العلاقة التعاقدية بين المكري والمكثري للمحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني.

وعلى مستوى الدبلوماسية البرلمانية، فقد شارك مجلس المستشارين وبفعالية في عدد من التظاهرات الدولية، كما عرفت الفترة الفاصلة بين الدورتين استقبال رئاسة المجلس عددا من الوفود البرلمانية والشخصيات الصديقة والشقيقة.

وهكذا قامت رئاسة المجلس الموقر بزيارات رسمية إلى كل من:
- الشقيقة دولة قطر للمشاركة في أشغال المؤتمر السابع عشر للإتحاد البرلماني العربي،

- الصديقة جمهورية البيرو بدعوة من السيد César ZUMAETA
FLORES، رئيس "كونغرس جمهورية البيرو"،

- الصديقة الغابون للمشاركة في أشغال المؤتمر الخامس لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، كما استقبلت الرئاسة 5 وفود برلمانية ووفدين دبلوماسيين و5 وفود همت مسؤولي مؤسسات أجنبية ووفدين من مسؤولي المؤسسات الوطنية.

هذا إلى جانب مشاركة مجلسنا في عدد من التظاهرات الدولية والإقليمية همت الاتحاد البرلماني الدولي و الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا والجمعية البرلمانية لحلف شمال أطلسي والاتحاد البرلماني العربي ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد.

وفي إطار الانفتاح على محيطه الخارجي، استقبل مجلس المستشارين 767 زائر من ضمنهم تلاميذ وطلبة وإعلاميين وباحثين وخبراء مغاربة وأجانب.

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أيها الحضور الكريم،

وفي الختام، أهيب بكافة أجهزة المجلس من مكتب وفرق برلمانية ولجان دائمة وإدارة المجلس الانخراط الفاعل والمسؤول لإنجاح الأشغال التي سينكب مجلسنا الموقر على مناقشتها خلال دورته الربيعية حتى يمكن لمؤسستنا الدستورية المساهمة من موقعها في مواكبة الدينامية التي تعرفها بلادنا بفعل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.